

النظور الهيكلي للصناعات الأساسية غير البترولية في دول الخليج العربية

د. علي عبد الرحمن الخلف *

١ - مقدمة :

يمكن ان يوصف حدث التكوين للتنمية الصناعية في الدول العربية الخليجية بأنه حدث شبه فجائي الظهور ، وغير متجانس في عناصر التكوين أكثر منه حدثا تلقائيا ذاتيا متجانسا نتج عن نمو طبيعي وتغير متدرج في العناصر الذاتية المكونة لهذا الحدث . حيث تضاعفت بعض العناصر والاحداث المحلية منها والخارجية كارتفاع اسعار الزيت الخام ، وارتفاع معدلات الانتاج ، والنضوب للزيت الخام لتساعد وتعجل في ترسيب ما يمكن ان يسمى بالنواة الاولى للتنمية الصناعية، وكان نتيجة لذلك ترسيب ونمو التنمية الصناعية التي تشهدها حاليا الدول العربية الخليجية ، حيث صاحب معدلات الانتاج العالية للزيت الخام توافر كميات كبيرة من الغاز المصاحب الغير مستغل وتوافر رؤوس اموال كبيرة ، وبحكم محدودية عمر هذه المصادر صار التوجه الى التنوع الصناعي هو الاستغلال الامثل لهذه المصادر لتحقيق الكامل للفوائد الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل .

وهكذا نجد ان كلا من الدول العربية الخليجية تسعى الى تنوع اقتصادياتها من خلال تطوير مشروعات تستغل توافر الزيت والغاز الطبيعي ، حيث وجهت برامج التنمية نحو تلك القطاعات الصناعية التي تعتمد على البترول والغاز الطبيعي ، وتعطي للدول العربية الخليجية مزايا نسبية وتنافسية من حيث تكلفة الانتاج ، ولذلك تصنف مشاريع التنمية الصناعية الى نوعين : الاول الصناعات الاساسية ذات الحجم الكبير ، والمكثفة بدرجة عالية للطاقة ورأس المال، والموجهة للتصدير . والثاني الصناعات ذات الحجم الاقتصادي والمكثفة للطاقة ورأس المال، والموجهة للسوق الاقليمية والمحلية .

* الامين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية بدولة قطر .

والدول الخليجية العربية بالرغم من انها تتجانس في البنيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الا ان هناك بعض التفاوت والاختلاف الجوهري من حيث الدخل القومي والصادر ومدى النمو ، مما يمثل صعوبة ايجاد نموذج واحد او عام للتنمية الصناعية بحيث يمكن تطبيقه على كل الدول العربية الخليجية .

في خلال السنوات العشر الماضية كانت هناك رغبة كبيرة لدى كثير من المحليين والسياسيين والاكاديميين في معظم انحاء العالم لاجراء سيناريو وخطط عمل للدول العربية الخليجية ، الا ان نوعية تلك المقترحات والدراسات ما كانت — الا في النادر — قادرة على اعطاء نتائج عملية تساعد في مواجهة تحديات التنمية الصناعية للدول الخليجية العربية ، حيث كانت تلك المقترحات مبنية على مزيج من التحليل التقليدي للظواهر الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والتي قد لا تنطبق على امكانات الحاضر والمستقبل واطراف دول الخليج العربي ، يضاف الى ذلك الافتقار الى المعرفة التامة والشاملة لمنطقة الخليج، والمحدودية في توافر قواعد المعلومات. في هذه الورقة نحاول ان نعطي التصورات والمفاهيم الاساسية لمنظور التنمية الصناعية ، وهيكल الصناعات الاساسية في منطقة الخليج العربي .

٢ — الملامح العامة لدول الخليج العربية :

رغم ان الدول العربية الخليجية متجانسة ومتشابهة في معظم مناحي الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات العامة ، الا ان هناك اختلافات اساسية في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتي يجب ان تؤخذ في الاعتبار عند وضع برامج التنمية . الجدول رقم (١) يوضح اربعة مؤشرات للاختلافات في المصادر والامكانات ومستوى النمو بين دول المنطقة وبين بعض دول اخرى في العالم . هذه المؤشرات وتباينها توضح انه لا يمكن تعميم سياسات موحدة ونموذج معين للتنمية الصناعية تلائم كل الدول العربية الخليجية، والجدول رقم (٢) يعطي مقارنات مع بعض الدول الصناعية ، حيث نجد انه في عام ١٩٧٨ كان متوسط دخل الفرد في الدول الاعضاء لمنظمة الخليج للاستثمارات الصناعية اعلى من نظيره في بعض الدول المتقدمة . ومن الملامح الاخرى نجد ان مساحة الولايات المتحدة الامريكية تبلغ ثلاثة اضعاف مساحة الدول الخليجية العربية ، واما السكان فيبلغون العشرة اضعاف . اما استراليا ، فهي الى حد ما تشابه دول الخليج العربي من حيث ارتفاع معدل دخل الفرد ، واتساع الاراضي ، وقلة الكثافة السكانية ، والاعتماد كذلك في خطط التنمية على الصناعات المعتمدة على الفحم والغاز الطبيعي والمعادن .

والغرض من عرض تلك المقارنات هو توضيح ان لكل دولة صناعية ظروفها وخصوصيتها التي ساعدت على ان تكون في وضع معين من الاقتصاد العالمي . لذلك كان من المهم جدا فهم تأثير هذه القوى والعوامل عند التحدث او التعريف بمنظور التنمية الصناعية في دول الخليج العربي .

جدول رقم (١) *

الأهمية النسبية للنتائج القومي القطري من الناتج القومي الإقليمي	١٩٧٨	١٩٧٦	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (بالدولار وبسعر السوق ٧٨)	عدد السكان (ألف نسمة) (١٩٧٨)	المساحة بالآلف كم ^٢	دول الخليج العربية
	٩٤٪	١١٥٥٪	١٤٢٣٠	٨٠٤	٨٤	دولة الامارات العربية المتحدة
	١٢٪	١٤٠٪	٤١٠٠	٣٦٨	١	دولة البحرين
	٥١٩٪	٤٧٠٢٪	٨٠٤٠	٧٨٧٠	٢١٥٠	المملكة العربية السعودية
	١٨٢٨٪	١٨٦٠٪	١٨٦٠	١٢٢١٦	٤٣٥	الجمهورية العراقية
	١٧٪	٢٤٠٪	٢٥٧٠	٨٣٩	٢١٢	سلطنة عُمان
	٢٣٪	٢٨١٪	١٢٧٤٠	٢٢٣	١١	دولة قطر
	١٤٨٪	١٦٥٣٪	١٤٨٩٠	١٢١٢	١٨	دولة الكويت
١٠٠٪	١٠٠٪	٥١٨٥	٢٣٥٣٢	٢٩١١	المجموع	
١٢٢ بليون دولار أمريكي (٧٨)	٨٧ بليون دولار أمريكي (٧٦)	(المتوسط العام)				

* المصدر : أنظر : المرجع رقم (١)

جدول رقم (٢) *

متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (بالدولار وبأسعار السوق عام ١٩٧٨)	عدد السكان (١٩٧٨) (مليون نسمة)	المساحة بالألف كم ^٢	اسم الدولة
٥٠٣٠	٥٥ر٨	٢٤٤	المملكة المتحدة
٧٢٨٠	١١٤ر٩	٣٧٢	اليابان
٩٥٩٠	٢٢١ر٩	٩٣٦٣	الولايات المتحدة الأمريكية
٩١٨٠	٢٣ر٥	٩٩٧٦	كندا
١٩١٠	٢٦ر٤	٢٧٦٧	الأرجنتين
٧٩٩٠	١٤ر٢	٧٦٨٧	أستراليا
٥١٨٥	٢٣ر٥٣	٢٩١١	الدول الأعضاء بمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية

* المصدر : أنظر : المرجع رقم (١)

٣ — المصادر الطبيعية :

١ — الهيدروكربونات :

تتمتع منطقة الخليج العربي بمصادر ثروة كبيرة من الزيت الخام الذي يشكل القاعدة الأساسية في امداد المشروعات الصناعية بما تحتاج اليه من لقائم ووقود وحتى رأس المال . ومعظم الانتاج من الزيت الخام يصدر الى العالم ، وسياسات معدلات الانتاج هي سياسات توفيقية بين الطلب العالمي والسياسات القومية ، والجدول رقم (٣) يوضح امكانات الدول الخليجية العربية من حيث الانتاج والاحتياطي للزيت الخام .

جدول رقم (٣) *

انتاج دول الخليج العربية من النفط الخام

النفط الخام (١٩٧٩)		دول الخليج العربية
الاحتياطيات (بليون برميل)	الانتاج (مليون برميل)	
٢٩ر٤	٦٨٨ر٢	دولة الإمارات العربية المتحدة
٠ر٢	١٨ر٧	دولة البحرين
١٦٦ر٥	٣٤٧٩ر٢	المملكة العربية السعودية
٣١ر٠	١٢٦٩ر١	الجمهورية العراقية
٢ر٤	١١١ر٣	سلطنة عمان
٣ر٨	١٨٥ر٥	دولة قطر
٦٨ر٥	٩١٢ر٦	دولة الكويت

* المصدر : أنظر المرجع رقم (٢)

ومن اكبر المساويء والعيوب المصاحبة لمعدلات الانتاج والسياسات التوفيقية هدر طاقات كبيرة من الغاز الطبيعي المصاحب ، وهذه الغازات المصاحبة يمكن أن تلعب دورا بارزا وهاما في التطور الصناعي لمنطقة الخليج العربي ، بل في هيكله الصناعات الأساسية على المستوى العالمي . فالحاجة المحلية والدولية

لاستغلال هذا المصدر — الغاز الطبيعي المصاحب — بدلا من هدره حرقا لا يحتاج الى تأكيد ، خاصة لتلك الدول التي تتسم اقتصادياتها بالطلب المتزايد والشديد على الزيت الخام كمصدر للطاقة ، ولايضاح فداحة هذه الخسارة في السنوات الحالية والتي تتناقض مع الاهتمام العالمي المعلن بالمحافظة على مصادر الطاقة ، يعطي الجدول رقم (٤) بعض الاحصائيات الخاصة بذلك .

جدول رقم (٤) *

انتاج واستغلال الغازات في منطقة الخليج العربي لعام ١٩٧٨

(بلايين الأمتار المكعبة)

استغلال الغاز			انتاج الغاز		احتياطي الغاز لعام ١٩٨٠	دول الخليج العربية
محررق	استخدامات أخرى	معاد حقنه	الغاز المصاحب	الغاز الطبيعي		
٨٥٢	٥٠٤	—	١٣٥٥	—	٥٨٨٥	دولة الإمارات العربية المتحدة
٠٩١	٢٧١	١٠٠	١١١	٣٥	٢٥٥٠	دولة البحرين
٣٢٩٢	٩٤٨	١٣٥	٤٣٧٥	—	٣١٨٤٠	المملكة العربية السعودية
٩٣٠	١٧٠	—	١١٠٠	—	٥٧٧٦	الجمهورية العراقية
٢٤٠	٠٤٠	—	٢٨٠	—	٧٠٨	سلطنة عمان
٣١٧	١٤٨	—	٤٦٥	—	١٦٩٩٧	دولة قطر
٤٢٩	٦٢٦	٠٥٧	١١١٢	—	٩٤٠٥	دولة الكويت
٦١٥١	٢٧٠٧	٢٩٢	٨٧٩٨	٣٥	٧٥١٦١	المجموع

* المصدر : انظر المرجع رقم (٣) .

فيما يخص التنمية الصناعية وتوطين الصناعات الاساسية في دول المنطقة ، هناك سؤالان بمثابة حجر الزاوية في المعادلة الاقتصادية لصالح او لغير صالح مثل هذه التنمية الصناعية :

الاول : ما هي امكانات مساهمة الغاز الطبيعي المصاحب في التنمية الصناعية ؟

والثاني : كيف نضع سعرا لهذه الغازات المصاحبة عند استخدامها في الصناعة ؟

واذا حاولنا الاجابة على هذين السؤالين آخذين في الاعتبار السياسات الدولية الحالية لتسعير الطاقة ، فاننا نلاحظ ان اسعار الغاز الطبيعي ، الفحم ، الطاقة النووية ، والطاقة الكهرومائية والشمسية تحدد بالمقارنة والمعادلة مع كميات الزيت الخام المكافئة .

صحيح ان تعليل وتبرير سياسات التسعير موضوع مستقل بذاته ، وهناك عدة مدارس فلسفية في هذا الموضوع ، الا انه بالنسبة للاستغلال في الصناعة فالنظرة العلمية والواقعية كفيلة بايجاد سياسات التسعير الملائمة لواقع التنمية الصناعية في الخليج العربي .

القيم التسعيرية للطاقة يمكن ان تقدر على اساس النسبة للاستعمالات المتاحة ، فالبحث عن وجود ذلك الاستعمال الذي يعطي اقصى واكبر عائدا اقتصادي على الاستثمار هو القضية الاساسية في دراسات الجدوى الاقتصادية .

فهذه المعلومات والمعرفة وما يتصل بها من التحليلات تكون ذات اهمية قصوى عند المفاضلة في ترتيب المشروعات المستغلة لمصدر تلك الطاقة — الغاز الطبيعي المصاحب — مثل بيع الغاز الطبيعي المسال ، والغازات البترولية المسالة رأسا الى الاسواق التصديرية ، او استغلال ذلك في الصناعات المكثفة للطاقة مثل البتروكيماويات وصهر الالومنيوم وغير ذلك .

لذلك يجب ان يكون التوجه الاستراتيجي وطريقة اختيار المشروعات والاولويات من خلال التحليلات العلمية والفنية التي توضح تماما الفوائد الاقتصادية العائدة من الاستخدام لمشروع صناعي معين .

ولذلك يكون ضروريا ان يعرف ويحدد دور مركبة الطاقة في كل مستوى من الهيكل الاقتصادي ابتداء بالقاعدة الاساسية للطاقة في شكلها الاولي كالزيت والغاز والفحم ، ومرورا بالتسلسل الهرمي للاستخدامات البديلة ، وانتهاء بالمنتجات النهائية .

وفي السنوات الاخيرة اصبح يوجد في دول الخليج العربي بعض المهارات في فهم هذه العلاقات ، وفي المفاضلة بين مشروعات الاستثمار الصناعي المختلفة والذي سيجعل من برمجة وهيكله الصناعات الاساسية اكثر دقة وتوازنا .

ب - المصادر الاخرى :

تشير الدراسات الاولى ان منطقة الخليج العربي غنية بكثير من الخامات

والمعادن مثل الحديد والنحاس والبوكسايت ، ومؤخرا بدأت معظم هذه الدول
بالمسح الجيولوجي والاختبارات العلمية لتحديد هذه المعادن ومدى جدوى
اقتصاديات استخراجها .

ولقد تم مؤخرا اكتشاف البوكسايت وبكميات وفيرة في المملكة العربية
السعودية ، حيث يتوافق ذلك ويتزامن مع مخططات تطور صناعة الالومنيوم
الاولى في المنطقة .

٤ — منظور التنمية الصناعية في دول الخليج العربي :

توضح التحاليل لعمليات التنمية الصناعية في كل من الدول المتقدمة والدول
الصناعية الجديدة انه لا توجد طريقة معينة ومحددة او موحدة للتنمية الصناعية
بحيث يمكن تطبيق وتعميم مثل هذه الطريقة على كل الدول ، فبعض عمليات
التنمية الصناعية تتم بطريقة تلقائية ذاتية وكتدرج طبيعي للتغيرات الذاتية لذلك
النظام الاقتصادي الذي تتم فيه عمليات التغير (النمو) ، وبعضها يكون نتيجة
لمجموعة من التغيرات الذاتية والعوامل الضاغطة الخارجية مما يجعل عمليا
التغير لهذا النوع ليست بالتلقائية او الطبيعية .

ولكن عند تأمل أسباب النجاح أو الفشل في مجال تنمية الصناعات الأساسية
في كل من الدول المتقدمة والدول الصناعية الجديدة والدول النامية نجد ان النجاح
مرتبط دائما بوجود أهداف محددة واحدة خاصة على المستوى القومي ، مدعوماً
بسياسات حكومية ثابتة ذات أبعاد قومية وإقليمية ودولية .

أما الاخفاقات فعادة ما تكون مرتبطة بتلك الخطط التنموية الوطنية
المنقولة — تقليداً — عن حالات تاريخية لبعض البلدان المتقدمة .

ان الاقبال على التنمية الصناعية في المنطقة والبدء في عملياتها ، يعتبر نتيجة
لتضافر عدد من العوامل المحلية والخارجية ، ومن أبرز هذه العوامل ما يلي :

— زيادة معدلات الانتاج وارتفاع أسعار الزيت والغاز .

— انتاج كميات كبيرة من الغازات المصاحبة وتعرضها للهدر حرقا .

— تراكم فوائض رؤوس الاموال وتعرضها للتآكل نتيجة للتضخم ومخاطر
الاستثمار خارج المنطقة ، وما يصحب ذلك من مخاطر في تقلب العملات النقدية .

— عدم تجدد مصادر الزيت والغاز .

— الارادة القومية في البحث عن الوسائل الامثل لاستغلال تلك المصادر .

— ارتفاع أسعار الطاقة وعملية احجام الدول الصناعية عن الاستثمار في
الصناعات المكثفة للطاقة .

وبحكم العوامل المحددة المحلية منها والخارجية ، لا يتوقع أن تكون مسارات التنمية للصناعات الاساسية في دول المنطقة مشابهة لاي من الحالات لتاريخية التقليدية ، بل ستكون فريدة من نوعها من حيث الاهداف والهيكل ، حيث ن الصناعات الاساسية تهدف أساسا الى خدمة الحاجات المحلية ، وربط وتقوية لهيكل العام الصناعي في الدولة ، وقد لا يكون هذا هو الحال بالنسبة لدول الخليج العربي ، حيث الكثافة السكانية قليلة ، والسكان موزعون على مساحات شاسعة ومتباعدة مما يجعل السوق المحلية والاقليمية صغيرة نسبيا ولها حدوداتها الخاصة ، يضاف الى ذلك الظروف التقنية والاقتصادية الحالية لدول المنطقة ، واحجام الدول المتقدمة عن الاستثمار في الصناعات المكثفة للطاقة ، الدعوة الى هيكلة تلك الصناعات .

لذلك نجد أن القواعد الاساسية في تنمية الصناعات الاساسية في المنطقة هي أن تكون تلك الصناعات ذات مزايا نسبية أو تنافسية من حيث تكلفة الانتاج في المنطقة ، وتنقسم الى فئتين :

الفئة الاولى :

وتشمل الصناعات الاساسية الموجهة للتصدير والتي تتميز بالخصائص التالية :

- مواد اللقائم الرئيسية من البترول (زيت — غاز) .
- تكلفة الوقود تمثل نسبة هامة من التكلفة الاجمالية للانتاج .
- الصناعات مكثفة بدرجة عالية لرأس المال وذات طاقة انتاجية كبيرة .
- التقنية المستخدمة متطورة ومجربة الاستعمال عالميا ، وذات سجل عالمي .

والفئة الثانية :

هي الصناعات الاساسية الموجهة للاسواق المحلية والاقليمية والتي تتميز بالخصائص التالية :

- مواد الخام الرئيسية تعتمد على المواد المحلية مثل صناعة الاسمنت والزجاج .
 - توفر الترابط الهيكلي رأسيا أو أفقيا مع الصناعات الاخرى القائمة أو التي ستقام مثل صناعة تصفية الالومينا ، وصناعة فحم الكوك البترولي .
 - الصناعة مكثفة لرأس المال وذات طاقة انتاجية لاحجام اقتصادية ، والاسواق المحلية تستوعب معظم الانتاج مثل صناعة الحديد والصلب .
- تشمل تلك الفئات أو القطاعات العريضة للصناعات الاساسية في منطقة

الخليج العربي صناعة البتروكيماويات الأساسية ، والاسمدة ، وتكرير الزيت ، وصهر الالومنيوم ، ومثل هذه الصناعات أساسا موجهة للتصدير ، أما صناعات مواد البناء مثل الحديد والصلب وسحب الالومنيوم ودرفلته ، والزجاج والاسمنت فهي أساسا موجهة للأسواق المحلية والاقليمية .

ومن ذلك يظهر أن الأساس في اختيار تنمية الصناعات الأساسية في المنطقة بصفتها العامة هو أن تكون تلك الصناعات المختارة مكثفة لكل من الطاقة وراس المال ، بحيث تزيد من القبة المضافة لازيت الخام في الصناعات اللاحقة مما يخلق لونا من التنوع الصناعي القائم على استقلال مصدر الزيت والغاز الطبيعي .

وتستخدم هاتان الخاصتان او المعياران لتعرف وتحديد فرص الاستثمار الصناعية في المنطقة ، وليس ينعكس ذلك بالضرورة على تحليل مركبات تكلفة الانتاج الاجمالية للمشاريع المحلية ، فمثلا الاصطلاح الدولي للاستخدام المكثف للطاقة يعني استهلاك كميات كبيرة من الطاقة ، وبالتالي تكون تكلفة مركبة الطاقة في الانتاج عالية ، أما في منطقة الخليج العربي فان نفس المشروع الذي يستخدم تلك الكميات الكبيرة من الطاقة ستكون تكلفة مركبة الطاقة منخفضة بالنسبة لتكلفة الانتاج الاجمالية ، حيث ان الغاز الطبيعي المصاحب يعطي محلي سعرا تشجيعيا لتوافره بكميات كبيرة وتعرضه للهدر حرقا اذا لم يستغل في التصنيع . ويوضح الجدول رقم (٥) تكلفة الطاقة بالنسبة لتكلفة الانتاج الاجماليا لكل من منطقة الخليج العربي والولايات المتحدة .

جدول رقم (٥) **
نسبة تكاليف الطاقة الى تكاليف الانتاج الكلية لبعض المنتجات

المنتج	الولايات المتحدة الأمريكية	منطقة الخليج العربي
ألومنيوم أولي	٣٥ ٪	١٠ ٪
أمونيا *	٧٤ ٪	١١ ٪
ايثيلين *	٨٠ ٪	١٠ ٪
ميثانول *	٧٤ ٪	١٦ ٪

* (نسبة تكاليف الطاقة + نسبة تكاليف المواد الخام)
** المصدر : أنظر المرجع رقم (٤) .

أما تطبيق معيار تكثيف رأس المال في اختيار الصناعات الأساسية في دول الخليج العربي فله علاقة بعدة عوامل مثل :

الطبيعة الديموغرافية للسكان من حيث القلة والمستوى التقني وازدياد العمالة الوافدة حيث تكون نسباً كبيرة من القوى العاملة في كثير من دول المنطقة .

توفر رؤوس أموال كبيرة في المنطقة لاستمرار الطلب العالمي على الزيت والزيادات في الأسعار .

الأوضاع الحالية والنظرة المستقبلية للأسواق المالية محلياً ودولياً .

توافر الحوافز المالية ودعم حكومات دول المنطقة للصناعات الأساسية .

حجم الاستثمارات الكبيرة الذي تتطلبه نوعية تلك المشاريع الملائمة لاستغلال الغاز الطبيعي .

وهناك — بالإضافة الى ما سبق — مشاريع صناعية عدة وقطاعات استثمارية رى من حيث المنافسة على استغلال الغاز الطبيعي والاستخدام المكثف للطاقة أس المال مثل مشاريع البنية التحتية ، البتروكيميائيات ، التعدين وتسييل ناز ، ولكن الاختيار الأخير لهذه المشاريع وترتيب الأولويات يجب أن يكون النهاية مبنياً على المفاضلة بين اقتصاديات هذه المشاريع مع الأخذ بالعامل كثر أهمية وهو أن تكون تكون هذه الاستثمارات متمشية مع ، ومرتبطة سياسات المحلية والقومية الخاصة بتنمية الصناعة والبنية التحتية .

ومن الملاحظات المهمة أن دول الخليج في سعيها الحثيث للتنمية والتفسير ريع في طلبها على التكنولوجيا المتقدمة والمنتجات الراقية لم تعط الفرصة لنمو طور مواز للصناعات المساندة والتي عادة ما تنمو وتتطور نتيجة لراحل وخطوات الية ، ولذلك نجد أن الواردات تتغلف وتخرق بقوة كل مستويات الهيكل سناعي .

ولهذا تعمل الدول على توفير الحلول لمعالجة ذلك على المستوى القطري لاقليمي مثل الحوافز والسياسات الصناعية ، والمشروعات المشتركة في إطار عاون الصناعي الاقليمي والتي صممت بحيث توفق بين الاحتياجات والاهداف ومية ، وأغراض المصدرين والمستثمرين من الخارج .

أن تنمية الصناعات الأساسية في دول الخليج العربي ليست مجرد استغلال ل مصادر الزيت والغاز الطبيعي يمثل عائداً اقتصادياً ، بل هي في الوقت نفسه نز تنمية وتطور مشروعات البنية الأساسية ، وهي مشروعات مرغوبة عتاجها المنطقة كثيراً ، مما يجعل إقامة الصناعات الأساسية بمثابة المدخل ضل للتنمية الشاملة التي تتطلع اليها المنطقة .

لقد بدأت دول الخليج في اقامة الصناعات الاساسية منذ منتصف الستينيات حيث تكونت النواة الاولى لمثل هذه الصناعات في مشروعات الاسمدة النتروجية ودرغلة الالومنيوم وصهر الحديد ، والجداول التالية توضح الملامح الحالية للصناعات الاساسية في دول الخليج العربي . وجدير بالاهمية هنا ان نشير ونؤ على هذه الخبرة في معالجة الصناعات الاساسية لدول الخليج العربي والتي تراكمت منذ منتصف الستينات ، حيث ان المؤشرات الحالية لاداء تلك الصناعات الاساسية القائمة في المنطقة تبعث على الثقة والتفاؤل بالنظرة المستقبلية الى التوسع والتنمية لتلك الصناعات الاساسية .

جدول رقم (٦) *
تطور استهلاك دول الخليج العربية من منتجات الصلب

- الكمية بالآلف طن -

١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	دول الخليج العربية
٦٨٣	٨٩٩	٧٤٥	٤٥٤	٢٩٦	١٦٦	دولة الامارات العربية المتحدة
٥٣	٧٣	٧٥	٢٩	٩٧	٤٠	دولة البحرين
٢١٣٤	١٨٥١	١٢٠١	٤٣٣	٤٤٢	٣٧١	المملكة العربية السعودية
٧٩٦	٥٥١	٨٥٥	١٤٨٧	١١٦٩	٤٨٧	الجمهورية العراقية
٥٠	٦٠	٨١	١٢١	٥٨	١٣	سلطنة عمان
٨٤	١٣٧	١٢٠	٦٩	٩٠	٤٣	دولة قطر
٤٤٢	٥٥١	٥٨٠	٢٧١	٣٠٦	١٧٠	دولة الكويت
٤٢٤٢	٤١٢٢	٣٦٥٧	٢٨٦٤	٢٤٥٨	١٢٩٠	المجموع

* المصدر : انظر المرجع رقم (٥) .

جدول رقم (٧) *

تطور انتاج دول الخليج العربية من منتجات الصلب

- الكمية بالآلف طن -

١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	ول الخليج العربية
٣٨١	٢٦٩	٢٥٠	-	٢٦	٣٠	ولة الامارات العربية لتحدة
٨٠	٩٣	٨٩	١٢٦	٧٠	١٢٣	لملكة العربية السعودية
٢٢٣	١٩٥	١٣٥	٩٥	١٥٠	١٢٠	لجمهورية العراقية
٩٦١	-	-	-	-	-	ولة قطر
٢٣٩	٣٨٦	٦٥٠	٤٣٤	٣٣٧	٢٤٠	ولة الكويت
١٨٨٤	٩٤٣	١١٢٤	٦٥٥	٥٨٣	٥١٣	المجموع

المصدر : أنظر المرجع رقم (٥) .

جدول رقم (٨) *

تطور صافي التبادل التجاري (واردات - صادرات) من منتجات الصلب

في دول الخليج العربية

- الكمية بالآلف طن -

١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	ل الخليج العربية
٦٤٥	٨٧٢	٧٢٠	٤٥٤	٢٩٣	١٦٣	ولة الامارات العربية حدة
٥٣	٧٣	٧٣	٢٩	٩٧	٤٠	ولة البحرين
٢١٢٦	١٨٤٢	١١٩٢	٤٢٠	٤٣٥	٣٥٩	لملكة العربية السعودية
٧٧٤	٥٣١	٨٤١	١٤٧٧	١١٥٤	٤٧٥	لجمهورية العراقية
٥٠	٦٠	٨١	١٢١	٥٨	١٣	طنة عمان
(١٢)	١٣٧	١٢٠	٦٩	٩٠	٤٣	ولة قطر
٤١٨	٥١٢	٥١٥	٢٢٧	٢٧٢	١٤٦	ولة الكويت

المصدر : أنظر المرجع رقم (٥) .

جدول رقم (٩) **
صناعة الأسمنت في منطقة الخليج
تحليل العرض - الطلب
الطاقة الانتاجية ١٩٧٨ - ١٩٨٣

- الكمية بالألف طن -

الطاقة الانتاجية المتوقعة في ١٩٨٣	الطاقة الانتاجية المضافة حتى عام ١٩٨٣	الطاقة الانتاجية القائمة ١٩٧٨	دول الخليج العربية
٤١٤٠	٢٦٢٠	١٥٢٠	دولة الامارات العربية المتحدة *
—	—	—	دولة البحرين
١٥٥٠	٨٤٠٠	٣١٥٠	المملكة العربية السعودية
١٢٢٠	٤٠٠٠	٧٢٢٠	الجمهورية العراقية **
٦٢٤	٦٢٤	—	سلطنة عمان
٣٣٠	—	٣٣٠	دولة قطر
١٣٥٠	—	١٣٥٠	دولة الكويت *
٩٢١٤	١٥٦٤٤	١٣٥٧٠	المجموع

* تشمل مطحنة اسمنت : في دبي ، وفي دولة الكويت .

** تشمل مصنع واحد للأسمنت الأبيض .

- هناك مشروعات أسمنت أخرى من المخطط أن يتم تنفيذها بعد عام ١٩٨٣ ، وية

مجموع طاقتها الانتاجية بنحو ٣ مليون طن .

*** المصدر : أنظر المرجع رقم (٦) .

جدول رقم (١٠) *

الانتاج والاستهلاك الظاهري من الاسمنت عام ١٩٧٨ في دول الخليج العربية
- الكمية بالآلف طن -

دول الخليج العربية	الانتاج	صافي الواردات	الاستهلاك الظاهري
دولة الامارات العربية المتحدة	١٢١٦	١٢٥٨	٢٤٧٤
دولة البحرين	-	٥٩٨	٥٩٨
المملكة العربية السعودية	٢٥٢٠	٦٤٤٢	٨٩٦٢
الجمهورية العراقية	٥٦٩٦	٥٠٠	٦١٩٦
سلطنة عمان	-	٦١٦	٦١٦
دولة قطر	٢٦٤	٢٣٦	٥٠٠
دولة الكويت	١٠٨٠	١٢٩٢	٢٣٧٢
المجموع	١٠٧٧٦	١٠٩٤٢	٢١٧١٨

* المصدر : أنظر المرجع رقم (٦) .

جدول رقم (١١) *

الطاقة الانتاجية للاسمدة في منطقة الخليج العربي

- الكمية بالآلف طن -

الطاقة الانتاجية ١٩٨١ - ١٩٨٢		دول الخليج العربية
أمونيا	يوريا	
-	-	دولة الامارات العربية المتحدة
-	-	دولة البحرين
١٦٢	٢٧٠	المملكة العربية السعودية
٨٨٧	١٣٠٧	الجمهورية العراقية
-	-	سلطنة عمان
٥٣٤	٥٩٤	دولة قطر
٥٩٤	٧١٢	دولة الكويت
٢١١٧	٢٨٨٣	المجموع

الاستهلاك الحالي من الأسمدة التروجينية في دول الخليج العربية يقدر بأقل من

١٠ ٪ من اجمالي الانتاج .

المصدر : أنظر المرجع رقم (٧) .

جدول رقم (١٢) *
صناعة الألمنيوم في منطقة الخليج العربي

البيان	الكمية بالألف طـ
الألمنيوم الأولي	
* الطاقة الانتاجية في عام ١٩٨٠	
مصهر (البا) في البحرين	١٢٠
مصهر (دوبال) في دبي	١٣٥
* طاقة انتاجية تحت التشييد	
مصهر (البا) في البحرين	٤٠
مصهر (دوبال) في دبي	٤٥
الألمنيوم نصف المصنع	
* انتاج الألمنيوم نصف المصنع	٦٥٩
(+) واردات الألمنيوم نصف المصنع	٤٩٨
(-) صادرات الألمنيوم نصف المصنع	٢١٠
(=) استهلاك الألمنيوم نصف المصنع	٩٤٧
* تشكيلة انتاج منطقة الخليج العربي من الألمنيوم نصف المصنع	
مبثوقات	٣٧ %
منتجات مدرفلة	٢٠ %
كابلات	٣٨ %
مسحوق الألمنيوم (بودرة)	٥ %
	١٠٠ %

* المصدر : أنظر المرجع رقم (٨)

بالرجوع الى الحالات التاريخية لعمليات التنمية الصناعية نجد ان الدافع والحافز لاقامة الصناعات الاساسية هو انها توفر مصادر لخلق الثروة والمساهمة في زيادة الدخل القومي ، غير ان ذلك ليس هو الوضع حالياً بالنسبة لدول الخليج العربي ، وفي العشرين سنة القادمة على الاقل . حيث انه بعملية حسابية بسيطة يظهر ان الدخل الاجمالي من بيع منتجات الصناعات الاساسية في منتصف الثمانينات يكون اقل من ٥٪ من الدخل الناتج عن بيع الزيت الخام ، وعليه تظهر

همية الايضاح والتأكيد بان الاهداف الاولى والاساسية لاقامة الصناعات لاساسية تتجمع في القدرة على نقل وزرع القدرات التقنية من خلال التوجه التخصص العلمي والتقني وخلق جيل خليجي عربي جديد يتميز بقدراته العلمية التقنية والصناعية ، وبهذا النوع من الجيل الخليجي الصناعي المتميز بقدراته اذهنية والجسمانية ستكون دول المنطقة قادرة على النمو الاقتصادي المستقر دائم وعليه فان مبادرات هذا الجيل الجديد هي التي في النهاية ستخلق التنوع الاقتصادي التي تفرضه وتتطلبه الظروف المستقبلية .

ايضا يمكن استخدام عائدات الدخل من الصناعات الاساسية في تثبيت عدلات الانتاج للزيت الخام بقدر ما تكونه هذه العائدات من الدخل الاجمالي لقومي وبذلك يمكن اطالة عمر الاحتياطي من الزيت والغاز الطبيعي .

١ - المزايا الاقتصادية للصناعات الاساسية في دول الخليج العربي :

كانت دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية في المنطقة تقتصر الى توافر قواعد المعلومات المحلية وخاصة في البداية عندما كانت مثل هذه المشاريع الصناعية جديدة بالنسبة للمنطقة ، وبالتالي كان التركيز على اسلوب عوامل تكلفة الموقع « عند القيام بالدراسات الاقتصادية لهذه المشاريع حيث نسب تكلفة الاستثمار والانتاج للمشاريع الصناعية في المنطقة الى التكلفة في بلد سناعي لمثل هذه المشاريع من خلال اعداد نموذج قياسي يربط بين التكلفة في كل من الموقعين .

ولقد تم اعداد وتطوير عوامل تكلفة الموقع للعديد من قطاعات الاستثمار مثل الاعمال المدنية والمعدات وتشبيد المصانع والصيانة والعمالة ... الخ . وبوجه عام ما زال يرجع الى عوامل تكلفة الموقع ولكن من نظرة موضوعية محددة ، حيث انه يجب الاشارة الى ان عوامل تكلفة الموقع ليست ثابتة القيمة وانما تتغير مع الزمن والاحوال الاقتصادية في كل من الموقعين تحت المقارنة .

ويتضح ذلك من خلال مقارنة قيم عوامل تكلفة الموقع للسنوات الخمس الماضية في منطقة الخليج العربي مقارنة بالولايات المتحدة ، حيث نجد تنازلا وتقاربا تدريجيا في هذه القيم لصالح منطقة الخليج العربي . ومن المتوقع انه من خلال اكتساب وتراكم الخبرات الصناعية في المنطقة ستكون تكلفة الاستثمارات الثابتة والتشغيل الاولى والصيانة قريبة من تلك التكاليف في الدول الصناعية ، مما سيزيد من المزايا التنافسية للصناعات الاساسية في دول الخليج العربي .

فيما يلي نستعرض بعض التحليلات الخاصة باقتصاديات عوامل الانتاج لمصناعات البتروكيميايات الاساسية ، وصهر الالومنيوم ، والحديد والصلب في دول الخليج العربي مقارنة في الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة .

١ - البتروكيماويات :

كما ذكر سابقا بان العامل الرئيسي من وراء توجه دول الخليج العربي الى اقامة الصناعات البتروكيماويات هو توافر المصدرين الاساسيين اللازمين لذلك وهما : مواد الخام ، ورأس المال . وتجدر الاشارة الى ان المشروعات البتروكيماوية القائمة والمخطط لها كلها تعتمد على غاز الميثان والايثان ، وهذه المواد الهيدروكربونية اذا لم تستغل في الصناعات البتروكيماويات والصناعات الاخرى المكثفة للطاقة ستعرض للهدر حرقا .

وكقاعدة عامة تعتمد طرق الاختيار للاستثمار في المنطقة على تلك المنتجات التي تعطى اكبر استخدام للطاقة في عمليات الانتاج ، والى حد ما اقل التكاليف للاستثمارات الثابتة ، حيث ان مثل هذه المنتجات تعطي الدول العربية الخليجيا اكبر المزايا التنافسية .

جدول رقم (١٣) **

تحليل مقارن لتكلفة انتاج الأمونيا

(٤٣٠ ألف طن متري / سنة من الغاز الطبيعي)

اليــــــــــــان	الولايات المتحدة الأمريكية	منطقة الخليج العربي
وقود لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU) ٤٠٠ دولار أمريكي	١٠٠	٢٥٠ دولار أمريكي
معامل الموقع		٢٥٠ دولار أمريكي
تكلفة الانتاج (سنت / كجم) *		
المادة الخام	٧٦٠	٥٨٠
الخدمات الانتاجية	٥٥٠	٦٣
تكاليف مباشرة أخرى	٩٣	٢٧
تكاليف اضافية وضرائب	٨٤	١٠٦
الاهــــــــــــلاك	٢٠٣	٢٥٣
	١٦٩٠	٧٠٧
(نسبة تكلفة الطاقة + نسبة تكلفة الخدمات)	٧٤٪	١١٪

* تمثل التكلفة في منطقة الخليج العربي نسبة قدرها نحو ٤٢٪ منها في الولايات المتحدة الأمريكية

** المصدر : أنظر : المرجع رقم (٤) .

جدول رقم (١٤) **

تحليل مقارن لتكلفة انتاج الايثيلين
(٤٥٠ ألف طن متري / سنة من الايثان)

البيــــــــان	الولايات المتحدة الأمريكية	منطقة الخليج العربي
لوقود / لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU)	٤٠٠ دولار أمريكي	٢٥٠ دولار أمريكي
عامل الموقع	١٠٠	١٥٠
تكلفة الانتاج (سنت / كجم *)		
لمواد الخام	٢٢٢٠	١٥٩
لخدمات الانتاجية	٩٩٨	١٩١
نزيل قيمة منتجات عرضية	(٦١٧)	(٠٦٦)
كالكيف مباشرة أخرى	٢٩٧	٤٣٦
كالكيف اضافية وضرائب	٢٦٢	٣٢٩
هـــــــــلاك	٧٠٤	١٠٢٤
	٣٨٦٤	٢٠٧٣
سبة تكلفة الطاقة + نسبة تكلفة الخامات	٦٤٪	٨٪
بعد أستنزال قيمة المنتجات العرضية		
سبة تكلفة الطاقة + نسبة تكلفة الخامات	٨٠٪	١٠٪
قبل استنزال قيمة المنتجات العرضية		

* تمثل التكلفة في منطقة الخليج العربي نسبة قدرها نحو ٥٤٪ منها في الولايات المتحدة الأمريكية .

** المصدر : أنظر : المرجع رقم (٤) .

جدول رقم (١٥) **

تحليل مقارن لتكلفة انتاج الميثانول

(٣٢٠ ألف طن متري / سنة من الغاز الطبيعي)

اليــــــــــــان	الولايات المتحدة الأمريكية	منطقة الخليج العربي
وقود / لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU)	٤٠٠ دولار أمريكي	٢٥٠ دولار أمريكي
معامل الموقع	١٠٠	١٢٥
تكلفة الانتاج (سنت / كجم) *		
المواد الخام	٨٥٢	٠٦٧
الخدمات الانتاجية	٧١٦	١١٤
تكاليف مباشرة أخرى	٠٥٥	٠٩٨
تكاليف اضافية وضرائب	٠٦٢	٠٧٦
الاهلاك	١٦٨	٢٠٩
	١٨٥٣	٥٦٤
(نسبة تكلفة الطاقة + نسبة تكلفة الخامات)	٧٤٪	١٦٪

* تمثل التكلفة في منطقة الخليج العربي نسبة قدرها نحو ٣٠٪ منها في الولايات المتحدة الأمريكية .

** المصدر : أنظر : المرجع رقم (٤) .

جدول رقم (١٣) و (١٤) و (١٥) توضح تكاليف الانتاج لصناعات بتروكيما في منطقة الخليج العربي مقارنة في الولايات المتحدة . حيث نرى ان تكلفة الانتاج لكل من هذه المنتجات البتروكيميائية الاساسية (الامونيا ، الميثانول ، الايثيلين) منطقة الخليج العربي تساوي تقريبا نصف تلك التكلفة في الولايات المتحدة ، وتكلفة الطاقة لا تتعدى ١٠٪ بالنسبة لاجمالي تكلفة الانتاج في المنطقة ، في حين انه تصل الى ٨٠٪ بالنسبة لاجمالي تكلفة الانتاج في الولايات المتحدة . وبديهي نجد ان العمليات الصناعية اللاحقة لتلك المنتجات تقلل من تلك المزايا النسبية

حيث ان نقل كل من الامونيا والاثيلين عالي التكلفة ، كما ان التجارة العالمية لاثيلين ما زالت محدودة ، نجد أن معظم الامونيا المنتج في المنطقة يصنع الى يوريا) والذي يمكن نقله بسهولة كمادة صلبة ، في حين ان الاثيلين يصنع الى مشتقاته .

اما نقل الميثانول فهو سهل ومنخفض التكلفة ، كما يأتي الميثانول في قمة لك المنتجات ذات المزايا التنافسية العالية بالنسبة لدول المنطقة . و انتاج الاثيلين بمشتقاته يعتمد أساسا على غاز الايثان الذي يتم توفيره من مشاريع جمع وفصل لغاز ، ولذلك لا بد ان يتزامن التخطيط واقامة هذه المشاريع المتكاملة حتى يمكن رمجة عمليات الانتاج في كل مرحلة .

وأول مصنع للاثيلين في المنطقة تم تشغيله هو مصنع الشركة القطرية ببتروكيميائيات في أم سعيد ، حيث تم افتتاحه رسميا في ٢٤ فبراير ١٩٨١ . وفي منتصف الثمانينات يتوقع أن يصل مجموع انتاج الدول العربية الخليجية من مادة لاثيلين حوالي مليونين ونصف طن في السنة .

وسيركز تصنيع الاثيلين ومشتقاته على البولي اثيلين منخفض الكثافة ، البولي اثيلين مرتفع الكثافة واثيلين الجلايكول .

وبالرغم من ان انتاج الميثانول يعطي أكثر المزايا التنافسية من حيث انتاجه ب دول المنطقة ، الا أن تطوير ذلك لم يأخذ السرعة المطلوبة وذلك لعدة أسباب ن أهمها وجود طاقات كبيرة في الدول الصناعية وانخفاض تكلفة سعر الغاز في لولايات المتحدة وبعض المناطق ، ولكن هذا الوضع قد تبدل الان حيث ارتفعت أسعار الغاز مما ترتب على ذلك اقفال بعض المصانع في اليابان ، وانخفاض لاقات الميثانول المتوافرة في الاسواق هذا بالاضافة الى البدء في استعمال لميثانول في وقود السيارات مما سيزيد في الطلب العالمي على الميثانول .

ولذلك نجد أن السعودية قد خططت وبدأت لاقامة مصنع بطاقة مليون ونصف لن سنوي من الميثانول .

لكي نضع المنتجات البتروكيميائية القائمة والمخطط لها في المنطقة في المنظور لعالمي ، جدول (١٦) يوضح الانتاج المتوقع لذلك في سنة ١٩٨٦ في دول الخليج لعربي وبالنسبة للانتاج العالمي .

ب — الألومنيوم :

بلغت الطاقة الانتاجية من الألومنيوم الأولي (المصهور) للدول العربية لخليجية (٢٩٥٠٠٠) طن/سنوي لعام ١٩٨٠ . حيث تنتج شركة دبي للألومنيوم ١٣٥٠٠٠ طن/سنوي ، وشركة البحرين للألومنيوم ١٦٠٠٠٠ طن/سنوي .

ويستهلك في السوق الاقليمية حوالي ٩٥٠٠٠ طن/سنوي (بثق ، اسلاك وغيرها) ، أما الباقي فيصدر الى مختلف الاسواق العالمية .

جدول رقم (١٦) °

الطاقة الانتاجية للبتروكيماويات في دول الخليج العربية

مقارنة بالطاقة الانتاجية العالمية في ٨٦-١٩٨٧

المنتج	انتاج دول الخليج العربية مليون طن متري / سنة	انتاج العالم مليون طن متري / سنة	نسبة انتاج دول الخليج العربية الى الانتاج العالمي
ايثيلين	٣٠٣٠٠	٥٠٠٠	٦.٦٪
ميثانول	١٥١٥	١٨٠٠	٨.٤٪
ايثانول	٢٨٠	٤٠٠	٧.٠٪
ايثيلين جليكول	٦٣٥	٥٣٠	١٢.٠٪
استيرين	٦٣٥	١١٧٠	٥.٤٪
بولي ايثيلين منخفض الكثافة	٨٦٨	١٥٧٥	٥.٥٪
بولي ايثيلين مرتفع الكثافة	٢٦٥	٨٠٠	٣.٣٪
يوريثان	٤٣٠	٤٧٨٠	١١.٤٪

° المصدر : أنظر : المرجع رقم (٧) .

وبلاحظ ان استهلاك منطقة الخليج لمنتجات الالومنيوم في ازدياد مطرد ، وم المتوقع ان يصل الى ٣٥٠٠٠ طن/سنوي بحلول عام ١٩٩٥م ، وهذا يزيد على ما تنتجه المصاهر القائمة حاليا في المنطقة .

ترتبط خطط المنطقة المستقبلية للاستثمار في مصاهر الومنيوم جديدة بإمكانات الطلب في السوق الخليجية والاسواق العالمية الاخرى والمزايا الاقتصادية لاقامة مصاهر الالومنيوم في المنطقة .

جدول رقم (١٧) يوضح تكلفة الانتاج للالومنيوم الاولي (المصهور) في كل من الولايات المتحدة وكندا والبرازيل واستراليا ، ومنطقة الخليج العربي .

بمقارنة عناصر التكلفة في الجدول رقم (١٧) لكل من عنصر الطاقة ومواد خام الالومينا ، يتضح اين تكمن المزايا لكل دولة ومدى تأثير ذلك على القيمة النهائية للتكلفة . وعلى وجه العموم يظهر ان انخفاض تكلفة الطاقة في الدول العربيـ الخليجية هي الميزة الاساسية لانتاج الالومنيوم في المنطقة في عام ١٩٨٠ .

جدول رقم (١٧) *

مقارنة تكاليف الاستثمار والتشغيل

للطن من الألومنيوم - بأسعار عام ١٩٨٠

- القيمة بالدولار الأمريكي -

الولايات المتحدة الأمريكية	كندا	استراليا	البرازيل	الخليج العربي	بيان
٤٢٩ر٠٠	٤٢٩ر٠٠	٣٩٩ر٧٥	٣٩٩ر٧٥	٤٤٨ر٥٠	ومينا
٥٨ر٥٠	٥٨ر٥٠	٦٢ر٤٠	٧٢ر١٥	٦٤ر٠٠	حجم بترولي
٢٤ر٥٠	٢٤ر٥٠	٢٥ر٥٠	٢٩ر٥٠	٢٦ر٥٠	ار
٤١١ر٨٠	٢١٠ر٦٠	٢٤١ر٤٠	٢٥٢ر٠٠	١٠١ر٤٠	كهرباء
٥٠ر٠٠	٥٤ر٠٠	٥٢ر٠٠	٦٩ر٠٠	٨٧ر٥٠	صيانة
١٨٥ر٠٠	١٧٠ر٠٠	١٧٣ر٠٠	١٧٣ر٠٠	١٩٠ر٠٠	عمل المباشر - الادارة العامة
٣٣ر٠٦	٤٤ر٠٩	٦٦ر١٢	٥٥ر١٢	٦٦ر١٢	تكاليف ادارية أخرى
١١٩١ر٨٦	٩٩٠ر٦٩	١٠٢٠ر١٧	١٠٥٢ر٥٢	٩٨٣ر٩٦	نقل
					اجمالي تكلفة التشغيل
					لتكلفة الكلية للطن الواحد
					ثاملة استرداد رأس المال :
١٣٩٣	١٢٠٨	١٢٢٩	١٣٢٩	١٢٤٥	بنسبة ٥ %
١٤٨٦	١٣٠٨	١٣٢٥	١٤٥٧	١٣٦٦	١٠ %
١٥٩٢	١٤٢٢	١٤٣٥	١٦٠٣	١٥٠٣	١٥ %
					متوسط سعر السوق للطن
					لواحد
١٧١٥	١٧١٥	١٧١٥	١٧١٥	١٧١٥	(أسعار ١٩٨٠ بالدولار)

نسبة تكاليف الكهرباء

لتكاليف التشغيل ٣٤ر٥ % ٢١ر٣ % ٢٣ر٧ % ٢٣ر٩ % ١٠ر٣ %

* المصدر : أنظر المرجع رقم (٨) .

ويوضح الجدول كذلك التكلفة الاجمالية لطن الالومنيوم ، وبين متوسط اسعار السوق ١٩٨٠ ، والتي بلغت ١٧١٥ دولار لطن الالومنيوم الاولي .
وكما اعتمد تحليل التكلفة اعلاه على سعر اسمي للغاز قدره ٢٥ر. دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية .

جدول رقم (١٨) *

علاقة تكاليف الطاقة والغاز باجمالي تكاليف انتاج الالومنيوم الاولي

تكاليف الغاز (دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) (BTU)			المنتجات / الخدمات الانتاجية
١٥ر دولار	١٠ر دولار	٥ر دولار	
٠ر٠١٥٤	٠ر٠١٢	٠ر٠٠٨٧	* تكلفة القوى العاملة (دولار أمريكي للكيلو واط / ساعة) للصهر
١٦٢٥	١٥٧٦	١٥٢٧	* تكلفة كتل الالومنيوم للطن الواحد (شاملة استرداد رأس المال بنسبة ١٥ ٪)

* المصدر : أنظر المرجع رقم (٨) .

والجدول رقم (١٨) يوضح تأثير سعر الغاز على توليد الطاقة الكهربائي ومن ثم تأثير ذلك على تكلفة انتاج الالومنيوم .

وتعكس التكلفة الحالية لصهر الالومنيوم في منطقة الخليج بعض المزايا مقارنة بالمنتجات التقليدية مثل أمريكا ، والمنتجات الجدد مثل استراليا والبرازيل والتطلعات الى المستقبل تشير الى أن هذه المزايا ستزداد لصالح دول الخليج العربي للأسباب الآتية :

١ — الزيادة المطردة في تكاليف الاستثمارات والتشغيل للمصاهر الجديدة فـي الاقطار المتقدمة .

— توافر الطاقة ومرونة سياسات الاسعار للغاز في المنطقة .

— التخطيط لتطوير واقامة الصناعات المساندة لصناعة الالومنيوم في المنطقة مثل تصفية الالومينا والفحم البترولي ، مما يساعد على خفض تكلفة المواد الخام والمواد المستهلكة ، وخلق هيكل مترابط لصناعة الالومنيوم .

وبالتالي من المتوقع ان دور المنطقة كمصدر عالمي لمعدن الالومنيوم سيزداد مستقبلاً .

تشير الخطط الحالية الى ان الدول العربية الخليجية قد تبذل اغاقتها الانتاجية للالومنيوم الاولى حوالي مليون طن في اوائل التسعينات .

ج — الحديد والصلب :

تشهد صناعة الحديد والصلب تغييرات في كل من التقنية والتجارة الدولية التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث .

وتشمل التغييرات التقنية تكوير خام الحديد في اشكال كروية والاختزال لمباشر لهذه الكريات الى الحديد الاسفنجي ، هذه العوامل وغيرها جعلت من لامكان اقامة صناعات للحديد والصلب بأحجام اقتصادية أصغر مما كان سائداً ، ما حدا بدول المنطقة والمستثمرين الى دراسة فرص الاستثمار في قطاع الحديد الصلب ، وبما يلائم ظروف المنطقة .

ولقد استفادت دول المنطقة من انخفاض اسعار واردات الحديد والصلب لنتائج عن المنافسة الحادة في التجارة الدولية للحديد والصلب ، الا ان اقفال كثير من مصانع الحديد والصلب في اقطار منظمة تنمية الاقتصاد والتعاون (OECD) شير الى ان هذا الوضع من الوفرة في الطاقات الزائدة على الطلب لن يستمر طويلاً ، بل سيصل الى النهاية في منتصف الثمانينات ، وسيكون للوضع الناتج

ن هذا بالاضافة الى تقلص الاستثمارات الجديدة في هذا القطاع اثره المباشر لى ارتفاع الاسعار وفترات التسليم لكميات الحديد والصلب الواردة الى ل منطقة ، مع ان المنطقة تملك حالياً خبرة متنوعة في مجال صناعة الصلب الا ان لشاريع الاولى لم تكن ذات كفاءة عالية ، حيث ان الاستثمارات كانت مجزأة تستخدم طرقاً صناعية قديمة التقنية ، وحديثاً بدأ استخدام تقنيات حديثة مما مق نجاحاً كبيراً اذا ما قورن ذلك بالدول المتقدمة والمنتجة للحديد والصلب .

يبلغ الاستهلاك الحالي لمنتجات الحديد والصلب في دول المنطقة حوالي خمسة ملايين طن ، أما الانتاج المحلي فيصل الى حوالي ١١٪ من هذه الطاقة لاستهلاكية . كما ان المنتجات المحلية للحديد والصلب تتمثل غالبيتها في قضبان تسليح لاغراض البناء .

بحلول التسعينات من المتوقع ان يبلغ استهلاك منطقة الخليج من الحديد والصلب حوالي ١١ مليون طن ، وبناء على التنبؤات لمعدل الاستثمارات المستقبل في قطاع الحديد والصلب يتوقع أن يصل الانتاج المحلي حوالي ٣٠٪ من الاستهلاك المحلي لمنطقة الخليج في التسعينات . بل تشير التنبؤات الحالية الى ان الطلب على منتجات الحديد والصلب سيكون اقل من العرض في كل الاقطار العربية ما عدا ليبيا وموريتانيا .

جدول رقم (١٩) .

مقارنة التكاليف الشاملة لدول منطقة الخليج العربي والأسعار الأوربية المحلية

- كل الأرقام بالدولار الأمريكي -

المنتجات	التكاليف الاجمالية (دول منطقة الخليج العربي) دولار/طن		الأسعار الأوربية المحلية - فبراير ١٩٨٠			
	تكاليف الطاقة غاز واحد دولار لكل مليون طاقة ٠.٣٣ دولار للكيلو واط/ساعة	تكاليف الطاقة غاز ٠.٢٥ دولار لكل مليون طاقة ٠.١٥ دولار للكيلو واط/ساعة	المملكة المتحدة	هولندا	بلجيكا	فرنسا
- تكاليف انتاج الأسلاك شاملة استرداد رأس المال بنسبة : ٥ ٪ ١٠ ٪ ١٥ ٪	٤٠١ ٤٨٩ ٦٠٢	٣٧٤ ٤٦٢ ٥٧٥	٤٧٨	٤١٢	٤١٨	٤٢٨
- تكاليف انتاج القطاعات شاملة استرداد رأس المال بنسبة : ٥ ٪ ١٠ ٪ ١٥ ٪	٤٠٩ ٥٠١ ٦١٩	٣٨١ ٤٧٣ ٥٩١	٤٧٧	٤٤١	٣٩٧	٣٩٨
- تكاليف انتاج القطاعات المتوسطة شاملة استرداد رأس المال بنسبة : ٥ ٪ ١٠ ٪ ١٥ ٪	٤٤٥ ٥٥٥ ٦٩٤	٤١٦ ٥٢٦ ٦٦٥	٥٢٥ ٦٩٦	-	٤١٨ -	٤٠١ ٥١٤
- تكاليف انتاج الشرائط المسحوقة على الساخن شاملة استرداد رأس المال بنسبة : ٥ ٪ ١٠ ٪ ١٥ ٪	٣٥٧ ٤٢٣	٣٢٨ ٣٩٤ ٤٩٥	٤١٠	٣٧٩	٤٠٩	٣٩٩

• المصدر : أنظر المرجع رقم (٨) .

لا شك ان هناك محاولات لمعالجة هذا الوضع وتحسينه ، حيث ان دول المنطقة تدرس الان زيادة الاستثمارات في هذا القطاع بحيث يمكن ان يصبح لدول المنطقة دور بارز في انتاج الحديد والصلب ، ولكن سيتوقف هذا على الدخول في اقامة المشروعات الخليجية المشتركة في هذا القطاع خاصة في انتاج مسطحات ومقاطع الحديد والصلب .

جدول رقم (١٩) يوضح الوضع التنافسي لدول المنطقة في اقامة مثل هذه الصناعات الحديدية ، حيث نجد في الوقت الحاضر ان تكاليف الغاز والكهرباء لا تعطي الدول العربية الخليجية المزايا التنافسية الكافية ، ولكن من المؤكد ان ذلك سيتغير مستقبلا لصالح المنطقة ، كما يلاحظ ان أسعار المقارنة مبنية على الاسعار المحلية للدول المصدرة في حين ان أسعار التصدير للصلب الوارد للمنطقة يتذبذب طبقا للعرض والطلب والاسعار الهامشية للمنتجين المصدرين . كما ان أسعار الصلب الواصلة الى موانئ الخليج العربي يضاف اليها تكاليف التأمين والشحن بالاضافة الى هامش المستورد والموزع والذي يصل الى ٥٠٪ من جملة هذه الاسعار .

ولذلك يرى ان هناك امكانية لان تنتج دول المنطقة من الحديد والصلب ما يقارب من سبعة ملايين طن بحلول التسعينات .

وهذه الطاقة المستهدفة ليست بالطموحة ، وانما تكفي لتطوير وديمومة الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وتؤمن امدادات الحديد والصلب للمشروعات الهامة في التنمية الصناعية والبنية التحتية .

٦ - التنمية الصناعية من خلال نظرة شمولية :

باستعراض المجهودات والانجازات التي تتم في منطقة الخليج العربي لارساء الصناعات الاساسية والتي تنمو وتتطور متوازية مع تطور مماثل في برامج الاسكان والطرق والخدمات الاجتماعية والمواني والنقل ، وبحكم طبيعة هذه البرامج للتنمية من حيث الحجم والتقنية والظروف المحلية والدولية - نجد ان هناك كثيرا من العقبات التي تجابه كلا من القطاع العام والخاص خلال التنفيذ والوصول الى النتائج المطلوبة . حيث تعكس برامج التنمية والتطور الحالية والمستقبلية الجهود الكبيرة لمحاولة اختصار المسافات الزمنية وضغط برامج التنمية في فترة قصيرة وسنين قليلة نسبيا اذا ما قورنت بالسنوات العديدة والفترات الطويلة التي تأخذها التنمية الطبيعية لمثل هذه البرامج .

ولهذا تظهر كثير من العوامل والمحددات التي لها تأثيرها الهام في تحديد مسارات تنمية ونمو الصناعات الاساسية الخليجية ، وفي تحقيق غاياتها المرجوة . ومن اهم

هذه العوامل تنمية القدرة العلمية والتقنية الذاتية والخبرة التسويقية في التجارة الدولية ، والتعاون الاقليمي .

وفيما يلي سنتعرض بايجاز لهذه العوامل .

١ - التطور العلمي والتقني :

يمثل دور منطقة الخليج العربي كمنتج للزيت الخام المضخة الرئيسية لماكينة اقتصاد الاطار المتقدمة ، وهذا الدور او الوضع لم يكن نتيجة لتخطيط استراتيجي دقيق حيث يرجع ذلك لاسباب تاريخية عديدة . ولكن ما يدعو الى التساؤل وخيبة الامل انه بعد مرور خمسين عاما على اكتشاف الزيت والامداد العالمي المتواصل بذلك من دول المنطقة ، لا نجد الا عددا قليلا من صناعات هامشية ذات علاقة بالتقنية البترولية قد توطنت في المنطقة . اي ان صناعة الزيت الخام باباعها العلمية والتقنية واحجامها الكبيرة في المنطقة لم تنجح مباشرة في خلق قاعدة تقنية وطنية قادرة على نقل وتطويع التقنية العالمية ، وخلق جيل تقني متخصص .

ولذلك يرى ان تنمية وتطوير الصناعات الاساسية في المنطقة لن تتبع او تكرر مسارات نمو وتطور صناعة الزيت الخام ، ولكن ستستفيد كثيرا من هذه التجربة والحالة التاريخية ، بحيث ترسم المسارات والملاحم الصحيحة الخاصة بها ، وبما يضمن تحقيق اهدافها .

ومن هذا المنطلق يجب ان يكون نمو وتطور الصناعات الاساسية الخليجية نوعيا ومتوازنا بحيث يوفر القاعدة الصناعية الصلبة اللازمة للتنوع الصناعي الحالي والمستقبلي .

هذا ، بالاضافة الى تلبية الطلب العالمي من خلال المشروعات التصديرية، وتلبية الاحتياجات المحلية من خلال المشروعات القطرية والاقليمية الموجهة للاسواق المحلية . ومن اهم المحددات الحالية التي تواجه عمليات بناء هذه القاعدة التقنية ندرة القوى العاملة الوطنية ذات الخبرة التقنية والمهارة الصناعية مثل العلماء ، والمهندسين ، والفنيين والمديرين الصناعيين . ولذلك اتجهت السياسات القطرية والاقليمية في المنطقة الى خلق وبناء مثل تلك القدرات محليا عن طريق انشاء المؤسسات التقنية والمراكز التدريبية ، وتبني سياسات التعاون والتنسيق الصناعي في اقامة المشروعات الصناعية المشتركة ، والمؤسسات الاقليمية ذات العلاقة .

كما ان اتفاقيات المشاركة الاجنبية في المشاريع التصديرية بنيت واطرت لتحقيق نقل واكتساب الخبرات التقنية للبلد الموطن لهذه المشاريع ، لا شك ان هذه

المؤسسات اذا ما اعطيت الصيانة والاهتمام اللازم يستمثل البذور الاولى التي منها ستتولد التقنيات الخليجية المستقبلية وتتكاثر .

لذلك يتضح انه لسنين عديدة قادمة يجب التركيز والتأكيد على تنمية وتطوير المهارات العلمية والتقنية والادارة الصناعية على كل من المستوى القطري والاقليمي ، حيث ان مبادرات ومهارات هذا النوع من الجيل الجديد لابتاء الخليج هي التي في النهاية ستحقق التنوع الصناعي المطلوب في القاعدة الاقتصادية وتكون قادرة على التحول من الوضع الاقتصادي الحالي المعتمد اساسا على القطاع الاستخراجي للبترول ، والتكيف تقنيا وصناعيا مع الظروف والاوزاع المستقبلية .

ب - التسويق :

يضيف التسويق العالمي لمنتجات الصناعات الاساسية الى البلدان المتقدمة ابعادا اخرى عدا تكاليف النقل والتوزيع لهذه السلع مثل الاحتكارات السوقية ، وسياسات التصدير والاستيراد لمثل هذه المنتجات . لذلك يتوجب عند وضع الاستراتيجيات الصناعية القطرية والاقليمية ان يؤخذ في الاعتبار عمليات النقل والتبادل التجاري لكل من المنتجات الصناعية المصدرة من المنطقة ، والمواد الواردة اليها والداخلية في الصناعات المحلية والاقليمية مثل مواد الخام لصناعات الالومنيوم والحديد والصلب .

وحاليا يوفر اسلوب المشاركة الاجنبية في صناعات مختارة ، واسلوب المشروعات الخليجية المشتركة حجم العمليات والادارة التي تتطلبها اقتصاديات عمليات التسويق لهذه المشروعات . ومع ان الاتفاقيات التعاونية في التسويق مع المنتجين الحاليين والشركاء لها مبرراتها الحالية ، الا انها احيانا تكون مكلفة وقد تؤدي تلقائيا الى سيطرة الشريك على التحكم في السوق والتسويق ، لذلك يجب ان يتم بطريقة متوازية بناء المؤسسات واعداد الكوادر الوطنية القادرة على دعم وادارة وتنفيذ العمليات التسويقية التي تتطلبها تلك الصناعات الاساسية . ولقد حققت دول المنطقة نتائج طيبة في بناء خبرة ذاتية في التسويق والتصدير المباشر لمنتجات الاسمدة النيتروجينية .

ومما يعظم اهمية التسويق والاهتمام بسياساته وعملياته هو ما يشهده العالم اليوم من ازدياد في سياسات الحماية المعلنة للصناعات المحلية خاصة تلك التي تضعها الدول المتقدمة امام صادرات الدول النامية .

اما في حالة المنتجات الموجهة الى الاسواق الخليجية ، فان تنمية سوق خليجية مشتركة يصبح ضرورة ، حيث يبلغ عدد سكان الدول الخليجية العربية حوالي ٢٥ مليون نسمة في عام ١٩٨٠ ، هذا بالاضافة الى ان السكان موزعون على

مساحات شاسعة ، مما يحدد من نوع وعدد الصناعات التي تمكن اقتصادياتها من تصنيعها وتسويقها محليا ، ويستلزم الاخذ بنظرة التوزيع والتخصص والمشاركة بين دول المنطقة في اقامة مثل هذه الصناعات المحلية .

لقد ادت الطفرة الاخيرة في الدخول القومية لدول المنطقة الى ازدياد في الكم والكيف للطلب على منتجات مواد الاسكان والبناء والسلع الاستهلاكية مما ادى الى تشبع الاسواق الخليجية بكثير من الواردات .

وحيث ان الاسواق الخليجية لدرجة ما تعتبر مفتوحة للتجارة الدولية مما يزيد من حدة المنافسة لهذه المنتجات المعروفة في السوق الخليجية ، ومما حدا بكثير من الصناعيين المحليين الى اتهام بعض المصدرين بسياسات اغراق الاسعار في الخليج مما يحد من منافسة الصناعات المحلية القائمة او المخطط لها . وحيث انه لا يوجد سياسات جماعية اقليمية لمعالجة ذلك، الا ان اتفاقيات المشروعات الخليجية المشتركة اخذت ذلك بعين الاعتبار ، كما ان مثل تلك السياسات ستكون — بلا شك — موضع عناية ودراسة ، خاصة ان فكرة انشاء سوق خليجية مشتركة بدأت تتبلور وتخطو الى الامام .

ج — اعتبارات مالية :

تنمية الصناعات الاساسية في الدول العربية الخليجية كمثلها في الدول المتقدمة والنامية تحتاج الى دعم ومساعدة وتوجيه الدولة ، وخاصة في المراحل الاولى من تنميتها ، حيث تظهر هذه الحوافز في القروض المالية والبنية التحتية ، واسعار مواد الخام والوقود والخدمات الاخرى .

وبالرغم من ذلك فان دراسات الجدوى الاقتصادية والتقييم المالي لهذه المشروعات الصناعية يجب ان يتم بالطرق العلمية العالمية المتبعة ، ولكي يثبت الوضع الاقتصادي والتجاري لهذه المشروعات يستحسن الا تظهر تلك الحوافز والفوائد المحلية في مرحلة اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ، وانما تظهر وتطبق حين بدء هذه المشروعات في التنفيذ .

تقلبات اسعار العملات النقدية يشكل بعدا اخر مهما في عمليات التقييم الاقتصادي للمشروعات الصناعية حيث ان كلا من وحدات العملات النقدية لدول المنطقة مرتبطة جزئيا بالدولار الامريكي ، ومن ثم فان الوضع الدولي للدولار له تأثيره المباشر على عائدات الزيت الخام وعلى مقدرات دول المنطقة من حيث التبادل التجاري مع دول العالم الاخرى .

وبالطبع فان اقتصاد وقيمة العملة النقدية في الولايات المتحدة والذي يحدد قوة او ضعف الدولار الامريكي لا يعكس بالضرورة ما هو اصلح للتنمية المحلية في

منطقة الخليج . ولهذا تتم من وقت لآخر اعادة تقييم العملات النقدية للدول العربية الخليجية .

لقد أصبح تقلب ومضاربة العملات النقدية احد الملامح الرئيسية لحياة الاعمال التجارية في عصرنا ، ولذلك يصبح من الضروري لاي مشروع استثماري الفهم التام لميكانيكية سعر تبادل العملات النقدية . فالتقسيم المالي لبرامج المشروعات الصناعية يجب الا يأخذ في الاعتبار فقط اسعار الصرف الحالية بل يشمل تنبؤات اسعار الصرف المستقبلية والرقابة المستمرة لاسواق العملات النقدية الرئيسية .

د - التعاون والتنسيق الخليجي :

بحكم المحددات القطرية للتنمية الصناعية في دول الخليج العربي والظروف الدولية السائدة ، يعتبر التعاون والتنسيق الصناعي بين الدول العربية الخليجية ضرورة حتمية لتخفيف او ازالة التأثيرات لتلك المحددات والمعوقات للتنمية الصناعية في المنطقة . ومن هذا المنطلق الذي يحدد حتمية التعاون والتنسيق الخليجي لدعم عمليات التنمية الصناعية في المنطقة والاسراع بها ، فان مستوى ونوعية التعاون والتنسيق الصناعي الخليجي يجب ان يتحدد على ضوء اهداف التنمية الصناعية بوجه عام ، والصناعات القطاعية بوجه خاص . فهنا ان لكل قطاع صناعي خصوصياته من حيث الاهداف والانتاج والاستهلاك ، فاننا نجد ان مجالات التعاون وادواتها تختلف حسباً لذلك . فمثلاً التنسيق والتعاون في قطاع صناعة الحديد والصلب الذي توجه منتجاته اساساً الى الاسواق المحلية يختلف عن نوعية ذلك التعاون والتنسيق المطلوب في قطاع الصناعات التصديرية ، حيث ان كلا من تلك القطاعات الصناعية له هيكله الخاص من ناحية تنظيم اطاره العام والتقنيات وعمليات التبادل التجاري الاقليمي والعالمي ، وتأمين مواد الخام، وتكامل مراحله الصناعية .

هذا بالإضافة الى ان بعض الخصائص الموروثة للهياكل الصناعية في المنطقة تجعل عمليات تصميم السياسات والانماط التعاونية الصناعية الاقليمية تتطلب درجات عالية من العلم والادراك في جميع النواحي ذات العلاقة . كما ان الاستيعاب والقبول السياسي والعملي لمثل تلك التنظيمات التعاونية تحتاج الى وقت طويل وصبر وحكمة وتعقل في الصيغة والتنفيذ حيث هي بطبيعتها طويلة وبطيئة العمليات وذات اهداف بعيدة المدى .

ومع ان المشروعات الخليجية المشتركة من خلال عمليات تنفيذها تضع على بداية الطريق الصيغة والميكانيكية التي اخيراً ستندفع بمستويات التعاون الاقليمي الى مستويات اعلى فأعلى، الا انه بحكم خصائص التنمية الصناعية الخليجية والتي تستهدف بالدرجة الاولى التنمية العلمية والتقنية للقدرة البشرية الخليجية ، يجب

ان يعطي بالغ الاهتمام والانتباه لتلك المجالات التعاونية الخاصة بذلك ، خاصة ان الطبيعة الديموغرافية لسكان معظم دول المنطقة تفرض ذلك .

فمثلا يجب ان يكون هناك تنسيق وتعاقد في سياسات وبرامج نقل العلوم والتقنية مثل تحديد التخصصات التقنية التي يجب التركيز عليها ، وانشاء المراكز المشتركة للتدريب ، وبرامج البحوث والتطوير ، والتنسيق بين السياسات والتشريعات المحلية اللازمة لنقل العلوم والتقنية .

وكخاتمة لهذا الاستعراض الشمولي للملامح تنمية الصناعات الاساسية في المنطقة ، تجدر الإشارة الى ادراك حقيقة هامة وهي ان اقامة اي صناعة اساسية حيث تستهلك منتجاتها في صناعات ثانوية خارج اقطار تلك الصناعات الاساسية يضع مطلبا قياسيا وغير عادي على احسن وافضل التصورات والمفاهيم للتنمية الصناعية ، وصيغ الاستراتيجيات والسياسات اللازمة اذالك ، كما ان هناك مدة زمنية طبيعية لولادة ونمو كل انواع التنمية قبل ان تصبح تلك التنمية قادرة على النمو الذاتي والاعتماد على مكوناتها الذاتية .

ومما يبعث على التفاؤل والثقة على ان تلك الصناعات الاساسية الخليجية التي في مهد نموها ستنمو وتحقق غايتها المرجوة هو ما نشهده حاليا من الاداء العالي ، والوضع الجيد للنواة الاولى من الصناعات الاساسية القائمة حاليا في المنطقة مثل صناعات الاسمدة النيتروجينية ، والالومنيوم ، والحديد والصلب .

قائمة المراجع

- ١ - البنك الدولي ، التقرير السنوي ، ١٩٧٩ .
- ٢ - وثائق منظمة الاوبك .
- ٣ - يونيدو ، جويك ، دراسة استغلال الغاز المسال في الدول المنتجة للنفط ، ١٩٧٩ .
- ٤ - منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية ، دراسة تكاليف التشييد والانتاج والتوزيع للمشاريع البتروكيمياوية في دول الخليج العربية ، ١٩٧٩ .
- ٥ - منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية ، صناعة الحديد والصلب في دول الخليج العربية ، ١٩٨٠ .
- ٦ - منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية ، صناعة وتجارة الاسمنت في دول الخليج العربية ، ١٩٨٠ .
- ٧ - منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية . الصناعات البتروكيمياوية في دول الخليج العربية ، ١٩٨٠ .
- ٨ - منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية ، دراسة تنمية صناعة الالومنيوم خلال الثمانينات في دول الخليج العربية ، ١٩٨٠ .
- ٩ - منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية ، دراسة تنمية صناعة الحديد والصلب خلال الثمانينات في دول الخليج العربية ، ١٩٨٠ .
- ١٠ - منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية ، التقرير السنوي ، ١٩٧٩ .